যঈফ ও জাল হাদিস

হাদিস নাম্বারঃ ৬৫

১/ বিবিধ

আরবী

يجوز الجذع من الضأن أضحية

ضعيف

أخرجه ابن ماجه (2 / 275) والبيهقي وأحمد (6 / 338) من طريق محمد بن أبي يحيى مولى الأسلميين عن أمه عن أم بلال بنت هلال عن أبيها مرفوعا، وهذا سند ضعيف من أجل أم محمد بن أبي يحيى فإنها مجهولة كما قال ابن حزم (7 / 365) وقال: وأم بلال مجهولة، ولا ندري لها صحبة أم لا، قال السندي قال الدميري: أصاب ابن حزم في الأول، وأخطأ في الثاني، فقد ذكر أم بلال في الصحابة ابن منده وأبو نعيم وابن عبد البر، ثم قال الذهبي في

" الميزان ": إنها لا تعرف ووثقها العجلي

قلت: الحق ما قاله ابن حزم فيها، فإنها لا تعرف إلا في هذا الحديث، ومع أنه ليس فيه التصريح بصحبتها ففي الإسناد إليها جهالة كما علمت فأنى ثبوت الصحبة لها؟ ! ثم من الغرائب أن يسكت الزيلعي في " نصب الراية " (4 / 217 ـ 218) على هذا الحديث مع ثبوت ضعفه! وفي الباب أحاديث أخرى أوردها ابن حزم في " المحلى " (7 / 364 ـ 365) وضعفها كلها، وقد أصاب إلا في تضعيفه لحديث عقبة بن عامر قال: ضحينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بجذع من الضأن

أخرجه النسائي (2 / 204) والبيهقي (9 / 270) من طريق بكير بن الأشج عن معاذ بن عبد الله بن خبيب عنه، وهذا إسناد جيد رجاله ثقات، وإعلال بن حزم له بقوله: ابن

خبيب هذا مجهول، غير مقبول، فإن معاذا هذا وثقه ابن معين وأبو داود وابن حبان وقال الدارقطني: ليس بذاك ولهذا قال الحافظ في " الفتح " بعد أن عزاه للنسائي: سنده قوي، لكن رواه أحمد (4 / 152) من طريق أسامة بن زيد عن معاذ به بلفظ: سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجذع؟ فقال: " ضح به، لا بأس به "، وإسناده حسن وهو يخالف الأول في أنه مطلق

وذاك خاص في الضأن، وعلى الأول فيمكن أن يراد به الجذع من المعز وتكون خصوصية لعقبة، لحديثه الآخر قال: قسم النبي صلى الله عليه وسلم بين أصحابه ضحايا فصارت لعقبة جذعة فقلت: يا رسول الله صارت لي جذعة، وفي رواية عتود وهو الجذع من المعز قال: " ضح بها "، أخرجه البخاري (10 / 3 ـ 4 و9 ـ 10) والبيهقي (9 / 270) وزاد: " ولا أرخصه لأحد فيها بعد "، ويمكن أن يحمل المطلق على الضأن أيضا بدليل حديث أسامة وعليه يحتمل أن يكون ذلك خصوصية له أيضا، أو كان ذلك لعذر مثل تعذر المسنة من الغنم وغلاء سعرها وهذا هو الأقرب لحديث عاصم بن كليب عن أبيه قال: كنا نؤمر علينا في المغازي أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم، وكنا بفارس، فغلت علينا يوم النحر المسان، فكنا نأخذ المسنة بالجذعين والثلاثة، فقام فينا رجل من مزينة فقال: كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأصبنا مثل هذا اليوم فكنا نأخذ المسنة بالجذعين والثلاثة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " إن الجذع يوفي مما يوفي الثني "، أخرجه النسائي والحاكم (4 / 226) وأحمد (268) وقال الحاكم: حديث صحيح، وهو كما قال

وقال ابن حزم (7 / 267) : إنه في غاية الصحة، ورواه أبو داود (2 / 3) وابن ماجه (2 / 275) والبيهقي (9 / 270) مختصرا، وفي روايتهم تسمية الصحابي بمجاشع بن مسعود السلمي وهو رواية للحاكم، فهذا الحديث يدل بظاهره على أن الجذعة من الضأن إنما تجوز عند غلاء سعر المسان وتعسرها، ويؤيده حديث أبي الزبير عن جابر مرفوعا: " لا تذبحوا إلا مسنة، إلا أن يعسر عليكم، فتذبحوا جذعة من الضأن "، أخرجه مسلم (6 / 72) وأبو داود (2 / 3) (3 / 312، 327) وقال الحافظ في " الفتح ":

إنه حديث صحيح
وخلاصة القول أن حديث الباب لا يصح، وكذا ما في معناه، وحديث جابر وعاصم ابن كليب على خلافها، فالواجب العمل بهما، وتأويلهما من أجل أحاديث الباب لا يسوغ لصحتهما وضعف معارضهما، والله أعلم
(فائدة) : المسنة هي الثنية من كل شيء من الإبل والبقر والغنم، وهي من الغنم والبقر ما دخل في السنة الثالثة، ومن الإبل ما دخل في السادسة والجذع من الضأن ما له سنة تامة على الأشهر عند أهل اللغة وجمهو ر أهل العلم كما قال الشوكاني وغيره
استدراك: ذلك ما كنت كتبته سابقا منذ نحوخمس سنوات، وكان محور اعتمادي في ذلك على حديث جابر المذكور من رواية مسلم عن أبي الزبير عنه
مرفوعا: " لا تذبحوا إلا مسنة ... "، وتصحيح الحافظ ابن حجر إياه، ثم بدا لي أني كنت واهما في ذلك، تبعا للحافظ، وأن هذا الحديث الذي صححه هو وأخرجه مسلم كان الأحرى به أن يحشر في زمرة الأحاديث الضعيفة، لا أن تتأول به الأحاديث الصحيحة ذلك لأن أبا الزبير هذا مدلس، وقد عنعنه، ومن المقرر في " علم المصطلح " أن المدلس لا يحتج بحديثه إذا لم يصرح بالتحديث، وهذا هو الذي صنعه أبو الزبير هنا، فعنعن، ولم يصرح، ولذلك انتقد المحققون من أهل العلم أحاديث يرويها أبو الزبير بهذا الإسناد أخرجها مسلم، اللهم إلا ما كان من رواية الليث بن سعد عنه، فإنه لم يروعنه إلا ما صرح فيه بالتحديث، فقال الحافظ الذهبي في ترجمة أبي الزبير ـ واسمه محمد بن مسلم بن تدرس بعد أن ذكر فيه طعن بعض الأئمة بما لا يقدح في عدالته: وأما أبو محمد بن حزم، فإنه يرد من حديثه ما يقول فيه عن جابر ونحوه لأنه عندهم ممن يدلس، فإذا قال: سمعت، وأخبرنا احتج به
ويحتج به ابن حزم إذا قال: عن مما رواه عنه الليث بن سعد خاصة، وذلك لأن سعيد بن أبي مريم قال: حدثنا الليث قال: جئت أبا الزبير، فدفع إلى كتابين، فانقلبت بهما، ثم قلت في نفسي: لو أننى عاودته فسألته أسمع هذا من جابر؟ فسألته، فقال: منه ما سمعت، ومنه ما حدثت به، فقلت: أعلم لي على ما سمعت منه، فأعلم لي على هذا

الذي عندي، ثم قال الذهبي: وفي " صحيح مسلم " عدة أحاديث مما لم يوضح فيها أبو الزبير السماع من جابر، ولا هي من طريق الليث عنه، ففي القلب منها شيء، وقال الحافظ في ترجمته من " التقريب ": صدوق إلا أنه يدلس

وأورده في المرتبة الثالثة من كتابه " طبقات المدلسين (ص 15) وقال: مشهور بالتدليس، ووهم الحاكم في " كتاب علوم الحديث " فقال في سنده

وفيه رجال غير معروفين بالتدليس! وقد وصفه النسائي وغيره بالتدليس، وقال في مقدمة الكتاب في صدد شرح مراتبه: الثالثة من أكثر من التدليس، فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من رد حديثهم مطلقا، ومنهم من قبلهم، كأبي الزبير المكي

قلت: والصواب من ذلك المذهب الأول وهو قبول ما صرحوا فيه بالسماع وعليه الجمهور خلافا لابن حزم فإنه يرد حديثهم مطلقا ولوصرحوا بالتحديث كما نص عليه في أول كتابه الإحكام في أصول الأحكام على ما أذكر، فإن يدي لا تطوله الآن وأرى أنه قد تناقض في أبي الزبير منهم خاصة، فقد علمت مما نقلته لك عن الذهبي آنفا أن ابن حزم يحتج به إذا قال: سمعت، وهذا ما صرح به في هذا الحديث ذاته فقال في " المحلى " في صدد الرد على المخالفين له (7 / 363 ـ 364) : هذا حجة على الحاضرين من المخالفين، لأنهم يجيزون الجذع من الضأن، مع وجود المسنات، فقد خالفوه، وهم يصححونه، وأما نحن فلا نصححه، لأن أبا الزبير مدلس ما لم يقل في الخبر أنه سمعه من جابر، هو أقر بذلك على نفسه، روينا ذلك عنه من طريق الليث بن سعد

انظر " الإحكام " (1 / 139 ـ 140) ، ومقدمتي لـ" مختصر مسلم " (المكتبة الإسلامية)

وجملة القول: أن كل حديث يرويه أبو الزبير عن جابر أو غيره بصيغة عن ونحوها وليس من رواية الليث بن سعد عنه، فينبغي التوقف عن الاحتجاج به، حتى يتبين سماعه، أو ما يشهد له، ويعتضد به

هذه حقيقة يجب أن يعرفها كل محب للحق، فطالما غفل عنها عامة الناس، وقد كنت واحدا منهم، حتى تفضل الله علي فعرفني بها، فله الحمد والشكر، وكان من الواجب علي أن أنبه على ذلك، فقد فعلت، والله الموفق لا رب سواه

وإذا تبين هذا، فقد كنت ذكرت قبل حديث جابر هذا حديثين ثابتين في التضحية بالجذع من الضأن، أحدهما حديث عقبة بن عامر، والآخر حديث مجاشع بن مسعود السلمي وفيه: " أن الجذع يوفي مما يوفي الثني "، وكنت تأولتهما بما يخالف ظاهرهما توفيقا بينهما وبين حديث جابر، فإذ قد تبين ضعفه، وأنه غير صالح للاحتجاج به، ولتأويل ما صح من أجله، فقد رجعت عن ذلك، إلى دلالة الحديثين الظاهرة في جواز التضحية بالجذع من الضأن خاصة، وحديث مجاشع وإن كان بعمومه يشمل الجذع من المعز، فقد جاء ما يدل على أنه غير مراد وهو حديث البراء قال

ضحى خالي أبو بردة قبل الصلاة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " تلك شاة لحم "، فقال: يا رسول الله إن عندي جذعة من المعز، فقال: " ضح بها، ولا تصلح لغيرك " وفي رواية: " اذبحها، ولن تجزئ عن أحد بعدك " وفي أخرى

" ولا تجزيء جذعة عن أحد بعدك "، أخرجه مسلم (6 / 74 ـ 76) والبخاري نحوه ويبدو جليا من مجموع الروايات أن المراد بالجذعة في اللفظ الأخير الجذعة من المعز، فهو في ذلك كحديث عقبة المتقدم من رواية البخاري، وأما فهم ابن حزم من هذا اللفظ جذعة العموم فيشمل عنده الجذعة من الضأن فمن ظاهريته وجموده على اللفظ دون النظر إلى ما تدل عليه الروايات بمجموعها، والسياق والسباق، وهما من المقيدات، كما نص على ذلك ابن دقيق العيد وغيره من المحققين.ذلك هو الجواب الصحيح عن حديث جابر رضي الله عنه، وأما قول الحافظ في " التلخيص " (ص 385)

تنبيه: ظاهر الحديث يقتضي أن الجذع من الضأن لا يجزئ إلا إذا عجز عن المسنة، والإجماع على خلافه، فيجب تأويله، بأن يحمل على الأفضل وتقديره: المستحب أن لا تذبحوا إلا مسنة

قلت: هذا الحمل بعيد جدا، ولوسلم فهو تأويل، والتأويل فرع التصحيح، والحديث ليس بصحيح كما عرفت فلا مسوغ لتأويله

وقد تأوله بعض الحنابلة بتأويل آخر لعله أقرب من تأويل الحافظ، ففسر المسنة بما إذا كانت من المعز! ويرد هذا ما في رواية لأبي يعلى في " مسنده " (ق 125 / 2) بلفظ: " إذا عز عليك المسان من الضأن، أجزأ الجذع من الضأن

وهو وإن كان ضعيف السند كما بينته في " إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل " (رقم 1131) ، فمعناه هو الذي يتبادر من اللفظ الأول

ولعل الذي حمل الحافظ وغيره على ارتكاب مثل هذا التأويل البعيد هو الاعتقاد بأن الإجماع على خلاف ظاهر الحديث، وقد قاله الحافظ كما رأيت

فينبغي أن يعلم أن بعض العلماء كثيرا ما يتساهلون في دعوى الإجماع في أمور الخلاف فيها معروف، وعذرهم في ذلك أنهم لم يعلموا بالخلاف، فينبغي التثبت في هذه الدعوى في مثل هذه المسألة التي لا يستطيع العالم أن يقطع بنفي الخلاف فيها كما أرشدنا الإمام أحمد رحمه الله بقوله: من ادعى الإجماع فهو كاذب، وما يدريه لعلهم اختلفوا، أو كما قال رواه ابنه عبد الله بن أحمد في مسائله

فمما يبطل الإجماع المزعوم في هذه المسألة ما روى مالك في " الموطأ " (2 /482 / 2) عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يتقي من الضحايا والبدن التي لم تسن ورواه عبد الرزاق عن مالك عن نافع بن ابن عمر قال: " لا تجزيء إلا الثنية فصاعدا "، ذكره ابن حزم (7 / 361) وذكر بمعناه آثارا أخرى فليراجعها من شاء الزيادة

وختاما أقول: نستطيع أن نستخلص مما سبق من التحقيق: أن حديث هلال هذا " نعمت الأضحية الجذع من الضأن " وكذا الذي قبله، وإن كان ضعيف المبنى، فهو صحيح المعنى، يشهد له حديث عقبة ومجاشع، ولو أني استقبلت من أمري ما استدبرت، لما أوردتهما في هذه " السلسلة " ولأوردت بديلهما حديث جابر هذا، ولكن ليقضي الله أمرا كان مفعولا، ولله في خلقه شؤون

বাংলা

৬৫। মেষ শাবক দ্বারা কুরবানী দেয়া জায়েয।

হাদীসটি দুর্বল।

হাদীসটি ইবনু মাজাহ্ (২/২৭৫), বাইহকী ও ইমাম আহমাদ (৬/৩৩৮) উম্মু মুহাম্মাদ ইবনু আবী ইয়াহইয়া সূত্রে তার মা হতে, তার মা উম্মু বিলাল বিনতে হিলাল হতে ...বর্ণনা করেছেন।

এটির সনদ দুর্বল উম্মু মুহাম্মাদ ইবনু আবী ইয়াহইয়া মাজহুল হওয়ার কারণে, যেমনভাবে ইবনু হাযম (৭/৩৬৫) বলেছেন। তিনি আরো বলেনঃ উম্মু বিলাল বিনতে হিলালও মাজহুলা। রসূল সাল্লাল্লাহু আলাইহি ওয়াসাল্লাম-এর সাথে তার সাক্ষাৎ ঘটার ব্যাপারটি জানা যায় না ।

সিন্দী বলেন, দামায়রী বলেছেনঃ ইবনু হাযম প্রথমটিতে ঠিক করেছেন দ্বিতীয়টিতে ঠিক করেননি। কারণ উম্মে বিলালকে ইবনু মান্দা, আবু নু'য়াইম ও ইবনু আবদিল বার সাহাবীদের অন্তর্ভুক্ত করেছেন। তার পরেও যাহাবী "আলমীযান" গ্রন্থে বলেছেনঃ তাকে চেনা যায় না। অথচ আযালী তাকে নির্ভরশীল বলেছেন।

আমি (আলবানী) বলছিঃ তার সম্পর্কে ইবনু হাযম যা রলেছেন সেটিই সঠিক। কারণ তাকে একমাত্র এ হাদীসেই চেনা যায়। নবী সাল্লাল্লাহু আলাইহি ওয়াসাল্লাম এর সাথে তার সাক্ষাৎ ঘটার ব্যাপারটি স্পষ্ট নয়। যেমনটি জানা যায় তার সনদে অজ্ঞতাও রয়েছে।

আশ্চর্যের বিষয় হচ্ছে এই যে, হাদীসটির মধ্যে দুর্বলতা সাব্যস্ত হওয়ার পরেও "নাসবুর রায়া" গ্রন্থে ইমাম যায়লাঈ (৪/২১৭,২১৮) চুপ থেকেছেন!

এ অধ্যায়ে আরো হাদীস বর্ণিত হয়েছে, যেগুলো ইবনু হাযম "আল-মুহাল্লা" গ্রন্থে (৭/৩৬৪-৩৬৫) উল্লেখ করেছেন এবং সবগুলোকেই দুর্বল বলেছেন।

উকবা ইবনু আমের-এর হাদীস ব্যতীত অন্যান্য হাদীসকে তার দুর্বল বলার সিদ্ধান্তটি সঠিক। উকবার হাদীসে বলা হয়েছেঃ

ضحينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بجذع من الضأن

"আমরা রসূল সাল্লাল্লাহু আলাইহি ওয়াসাল্লাম এর সাথে মেষ শাবক যবেহ করেছি"। হাদীসটি নাসাঈ (২/২০৪) ও বাইহাকী (৯/২৭০) বর্ণনা করেছেন। তাদের সনদটি ভাল।

উকবার ক্ষেত্রে মেষ শাবক কুরবানী দেয়ার বিষয়টি তার জন্যই খাস ছিল, এ মর্মে হাদীসে বিবরণ এসেছে বা ওযরের কারণে ছিল । যেমন মুসিন্নার (যে ছাগল দু'বছর পার হয়ে তৃতীয় বছরে পড়েছে) দুষ্প্রাপ্যতা বা মূল্য বেশী হওয়ার কারণে। এটিই সঠিকের নিকটবর্তী। আসিম ইবনু কুলাঈব কর্তৃক তার পিতা হতে বর্ণনাকৃত হাদীসের

কারণে। তার পিতা বলেনঃ

كنا نؤمر علينا في المغازي أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم، وكنا بفارس، فغلت علينا يوم النحر المسان، فكنا نأخذ المسنة بالجذعين والثلاثة، فقام فينا رجل من مزينة فقال: كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأصبنا مثل هذا اليوم فكنا نأخذ المسنة بالجذعين والثلاثة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن الجذع يوفي مما يوفي الثني

“আমরা মুহাম্মাদ সাল্লাল্লাহু আলাইহি ওয়াসাল্লাম-এর সাথীগণ কর্তৃক যুদ্ধের মধ্যে আদেষ্টিত হয়েছিলাম। আমরা ছিলাম অশ্বারোহী। কুরবানীর দিন মুসিন্নাগুলোর দাম বেড়ে গেলে, একটি মুসিন্নাহ দু’টি/তিনটি মেষ শাবক-এর বিপরীতে গ্রহণ করতাম। আমাদের মধ্য হতে মুযাইনা গোত্রের এক ব্যক্তি দাঁড়িয়ে বললেনঃ আমরা রসূল সাল্লাল্লাহু আলাইহি ওয়াসাল্লাম-এর সাথে ছিলাম। আজকের দিনের ন্যায় পরিস্থিতির সম্মুখীন হয়েছিলাম, তখন আমরা একটি মুসিন্নাহ দু’টি/তিনটি মেষ শাবকের পরিবর্তে গ্রহণ করতাম। রসূল সাল্লাল্লাহু আলাইহি ওয়াসাল্লাম বললেনঃ মুসিন্নাহ যাতে যথেষ্ট হয় মেষ শাবকও তাতে যথেষ্ট হবে।

হাদীসটি নাসাঈ, হাকিম (৪/২২৬) ও ইমাম আহমাদ বর্ণণা করেছেন। হাকিম বলেছেনঃ হাদীসটি সহীহ। হাদীসটি তেমনই যেমনটি হাকিম বলেছেন। ইবনু হাযম বলেন (৭/২৬৭), হাদীসটি অত্যন্ত সহীহ্।

হাদীসটি আবু দাউদ (২/৩), ইবনু মাজাহ্ (২/২৭৫) ও বাইহাকী (৯/২৭০) সংক্ষিপ্তাকারে মুশাজে ইবনু মাসউদ আস-সুলামী সূত্রে বর্ণনা করেছেন।

এ হাদীসটি প্রমাণ করছে যে, মেষ শাবক কুরবানী দেয়া যাবে তখনই যখন মুসিন্নার দাম বেড়ে যাবে এবং তা দুষ্প্রাপ্য হবে। এ ব্যাখ্যাকে জাবির (রাঃ)-এর নিম্নের হাদীসটি সমর্থন করছেঃ

لا تذبحوا إلا مسنة، إلا أن يعسر عليكم، فتذبحوا جذعة من الضأن

“তোমরা মুসিন্নাহ ছাড়া অন্য কিছু যবেহ কর না, তবে তোমাদের জন্য যদি তা দুষ্প্রাপ্য হয়ে যায় তাহলে তোমরা মেষ শাবক যবেহ কর।” হাদীসটি মুসলিম (৬/৭২) ও আবু দাউদ (২/৩) (৩/৩১২,৩২৭) বর্ণনা করেছেন। হাফিয ইবনু হাজার “ফতহুল বারীর" মধ্যে বলেছেনঃ হাদীসটি সহীহ।

জাবির হতে বর্ণিত হাদীসটি আসলে সহীহ নয়। কারণ আবূ যুবায়ের যখন জাবির হতে বা অন্যদের থেকে عن عن আন আন শব্দ দ্বারা হাদীস বর্ণনা করেন এবং তার হাদীসটি যদি লাইস ইবনু সা’দ কর্তৃক তার থেকে বর্ণিত না হয়, তাহলে আবু যুবায়ের-এর শ্রবণ জাবির হতে সাব্যস্ত হয় না। এ হাদীসটিতে এদুটোই বিদ্যমান। এ কারণে হাদীসটি দলীল হিসাবে গ্রহণ করা যাবে না, যতক্ষণ পর্যন্ত জাবির হতে তার শ্রবণ সাব্যস্ত না হয় অথবা সাক্ষীমূলক হাদীস না মিলে যা তার হাদীসকে শক্তি যোগাবে।

আমি (আলবানী) প্রথমে মেষ শাবক দ্বারা কুরবানী করা যাবে না এ মতকে সমর্থন করেছি। কিন্তু এখন তা প্রত্যাহার করে নিচ্ছি এবং উল্লেখিত হাদীসের ব্যাখ্যায় যা বলেছি তাও প্রত্যাহার করে নিচ্ছি। বিশেষ করে মেষ

শাবক দ্বারা কুরবানী করা যাবে এ মতকে সমর্থন করছি এবং শেষবধি বলছি যে, উম্মে হিলাল সূত্রে বর্ণিত হাদীস যদিও সনদের দিক দিয়ে সহীহ নয় তবুও সেটি অর্থের দিক দিয়ে সহীহ। যার সাক্ষী দিচ্ছে উকবা এবং মুশাজের হাদীস। তবে যদি ছাগল ছানা হয় তাহলে তার দ্বারা কুরবানী করা যাবে না। কারণ বারা (রাঃ)-এর হাদীসে এসেছে; তিনি বলেনঃ

ضحى خالي أبو بردة قبل الصلاة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: تلك شاة لحم، فقال: يا رسول الله إن عندي جذعة من المعز، فقال: ضح بها، ولا تصلح لغيرك

وفي رواية: اذبحها، ولن تجزئ عن أحد بعدك

وفي أخرى ولا تجزيء جذعة عن أحد بعدك

আমার খালু আবূ বুরদা সালাতের (কুরবানীর সালাতের) পূর্বেই কুরবানী করেছিলেন, ফলে রসূল সাল্লাল্লাহু আলাইহি ওয়াসাল্লাম বললেনঃ “সেটি মাংসের ছাগল”। তিনি বললেনঃ হে আল্লাহর রসূল! আমার নিকটে একটি ছাগল ছানা রয়েছে। রসূল সাল্লাল্লাহু আলাইহি ওয়াসাল্লাম বললেনঃ “সেটিই কুরবানী কর, তবে তা তুমি ছাড়া অন্য কারো জন্য প্রযোজ্য হবে না।"

অন্য এক বর্ণনায় এসেছেঃ “তাই যবেহ কর, তবে তোমার পরে আর কারো পক্ষ হতে তা যথেষ্ট হবে না।"

অপর এক বর্ণনায় এসেছেঃ ছাগল ছানা তোমার পরে আর কারো পক্ষ হতে যথেষ্ট হবে না।

হাদীসটি বর্ণনা করেছেন মুসলিম (৬/৭৪-৭৬) এবং বুখারী তার ন্যায়।

ফায়েদা “المسنة” মুসিন্না দ্বারা বুঝানো হচ্ছে দুই বা তারও বেশী নতুন দাতধারী উট, গরু ও ছাগলকে। গরু ও ছাগলের মধ্যে যেটির বয়স দু’ বছর পূর্ণ হয়ে তৃতীয় বছরে পদার্পণ করেছে আর উটের ক্ষেত্রে যেটি সবে মাত্র ষষ্ঠ বছরে পদার্পণ করেছে সেটিকে।

আর “الجذع من الضأن” মেষ শাবক (ভেড়ার বাচ্চ) বলতে বুঝানো হচ্ছে যেটির বয়স আরবী ভাষাবিদ ও জামহুরে আহলে ইলমের প্রসিদ্ধ মতানুসারে এক বছর পূর্ণ হয়েছে সেটিকে।

(মোটকথাঃ ছাগলের এক বছরের বাচ্চা দিয়ে কুরবানী বিশুদ্ধ হবে না, তবে এক বছরের ভেড়া দিয়ে কুরবানী করা যাবে)।

হাদিসের মান: যঈফ (Dai'f) পুনঃনিরীক্ষিত

পাবলিশারঃ তাওহীদ পাবলিকেশন

Link — https://www.hadithbd.com/hadith/link/?id=5326

হাদিসবিডির প্রজেক্টে অনুদান দিন